



أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)، دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين

The Effect of fair Value Accounting on the Qualitative Characteristics of Accounting and Financial Information Under the Financial Accounting System (SCF)

بوسبعين تسعديت

عقري روضة*

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة

أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر

أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر

t.bousbaine@univ-bouira.dz

r.agri@univ-bouira.dz

تاريخ القبول: 2021/03/23

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية، وتبيان مدى مساهمة هذه القيمة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة، بحيث وزعت هذه الأخيرة على الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة، وبعد معالجة وتحليل النتائج بالاعتماد على برنامج (SPSS)، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية لا تستند في إعداد قوائمها المالية على القيمة العادلة على الرغم من أنها تساهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية. الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة؛ معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)؛ نظام محاسبي مالي (SCF)؛ خصائص نوعية المعلومات المحاسبية والمالية.

Abstract :

This study aims to show the effect of using fair value as a basis for accounting measurement in the Algerian accounting environment, and to show the extent to which this value contributes to the quality of the qualitative characteristics of financial accounting information. to achieve the objectives of the study, the questionnaire was relied on, so that the latter was distributed to academics and professionals. In the field of accounting , and after processing and analyzing the results based on the (SPSS) program, the study concluded that Algerian institutions do not base their financial statements on fair value, although they contribute to improving the qualitative characteristics of financial accounting information.

Key Words: Fair value ; IAS-IFRS ; SCF ; Quality of accounting and financial information .

JEL Classification: M41.

* مرسل المقال: عقري روضة (r.agri@univ-bouira.dz)

المقدمة:

تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها التكلفة التاريخية، ومن بينها أنها تعبر عن الحدث وقت وقوعه فلا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية والتغير المستمر لوحداث النقد، فمن هنا بدأ التشكيك في عدم ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق هذا الأساس. وبات من الضروري إعادة التفكير والتوجه نحو أساس محاسبي جديد يسد الفجوة التي خلفتها التكلفة التاريخية لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحالية، وكان أحسن اختيار الذي أرسى إليه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو مبدأ القيمة العادلة. فلهذا تم تكاتف الجهود بينهما لوضع قواعد وإرشادات تساعد في تطبيق الجيد لهذا المبدأ وكانت ثمرة هذا الجهد صدور معيار IFRS13 "قياسات القيمة العادلة" في 2011 الذي قدم مفهوم واضح للقيمة العادلة وبين طرق ومدخلات قياسها.

أما في الجزائر قامت بإجراء إصلاحات على منظومتها المحاسبية محاولة منها لتقريب الممارسات المحاسبية المحلية مع نظيرتها الدولية، وذلك بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني PCN وتبني النظام المحاسبي المالي SCF والمتضمن في القانون 11/07 المستنبط من معايير المحاسبة الدولية، بما فيها ما يتعلق بالقياس المحاسبي أين نجد أن SCF وفق فقرة 1.112 من قرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 أعطي عدة طرق للقياس المحاسبي " التكلفة التاريخية، قيمة الحقيقية، قيمة الانجاز، القيمة المحينة "، في حين أنه ركز على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي إلا أنه أعطى للمؤسسات الجزائرية الخيار بينها وبين القيمة العادلة التي أطلق عليها مصطلح القيمة الحقيقية.

الإشكالية: لتوضيح والتعمق في موضوع الدراسة تم صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي: ما مدى تبني واستخدام القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي؟ وما تأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية؟

ويتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة القيمة العادلة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية؟
- هل المؤسسات الجزائرية تبني القيمة العادلة "القيمة الحقيقية" الواردة في النظام المحاسبي المالي كأساس للقياس المحاسبي؟

- هل البيئة المحاسبية الجزائرية ملائمة وخالية من المشاكل عند تطبيق القيمة العادلة؟

الفرضيات: ولإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- H_0 : لا تساهم القيمة العادلة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية.
- H_0 : لا تعتمد المؤسسات الجزائرية على القيمة العادلة الواردة في النظام المحاسبي المالي كأساس للقياس.
- H_0 : لا تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية أي مشاكل أو صعوبات في تطبيق القيمة العادلة.



— H₁ : تساهم القيمة العادلة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية.

— H₁ : تعتمد المؤسسات الجزائرية على القيمة العادلة الواردة في النظام المحاسبي المالي كأساس للقياس المحاسبي.

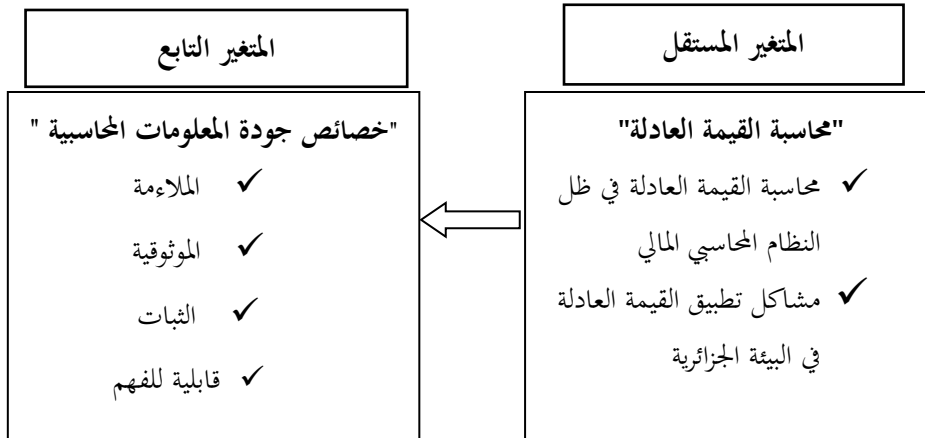
— H₁ : البيئة المحاسبية الجزائرية تواجه مجموعة من صعوبات والمشاكل في تطبيق القيمة العادلة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

حدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على آراء المهنيين (محافظي حسابات، محاسبين لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) والأكاديميين (أساتذة جامعيين، وطلبة ما بعد التدرج).

حدود الزمنية: تمت الدراسة من خلال توزيع 55 استبيان، وهذا للفترة الممتدة من جانفي 2020 إلى غاية 16 مارس 2020.

نموذج الدراسة



الدراسات السابقة

دراسة Elalia Tahri ، بعنوان:

Enjeux d'utilite de la juste valeur : application aux entreprises publiques algeriennes.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم واضح للقيمة العادلة، بالإضافة إلى اظهار مدى استخدام هذه القيمة عند ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر، ومن النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن البيئة المحاسبية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاكل والمعوقات ومن بينها عدم إمكانية تقديم تقديرات موثوقة وموضوعية للقيمة العادلة.

دراسة سعيداني محمد السعيد سنة 2017-2018، رسالة دكتوراه "الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية"، بحيث تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم وأهداف القيمة العادلة وتبيان أهمية الإفصاح المحاسبي المستند عليها في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يواجه العديد من المشاكل والمعوقات.



دراسة عياد السعدي سنة 2018-2019، رسالة دكتوراه "تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة-دراسة على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات" تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في معايير IAS-IFRS، بالإضافة إلى إبراز أثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية، ومن نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا تتوفر على المقومات الاقتصادية والقانونية والثقافية التي من شأنها توسيع استخدام القياس بالقيمة العادلة.

I. محاسبة القيمة العادلة:

يعود ظهور مصطلح القيمة العادلة وانتشاره على الصعيد الدولي لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال تكاتف الجهود بينهما وإصدار معيار IFRS13 "قياسات القيمة العادلة"، أما على الصعيد المحلي تم تبني هذا الأساس من خلال القانون 11/07 الذي عرفها بالقيمة الحقيقية. ولالإلمام بكل جوانب الموضوع سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق: لمفهوم القيمة العادلة ووجهة نظر معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي لهذه القيمة.

1. مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة بصفة عامة على أنها القيمة التي يتم بها انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه (عبد العال حماد، 2008، صفحة 13)، ركز هذا التعريف على وجود قيمة تبادل بين طرفين راغبين وأن تتوفر معلومات كافية عن الشيء محل التبادل، وبالنظر للهيئات المهنية الدولية نجد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عرف القيمة العادلة في معيار FAS157 على أنها "السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة عادية بين المشاركين في السوق عند تاريخ التقييم" (Tahri, 2014, p. 47)، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عرفها في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS13 على أنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين مشترين في السوق عند تاريخ القياس" (Dvorak, 2017, p. 119)، فكل من التعريفين متشابهان أو بالأحرى متطابقان بحيث أعطوا ميزة للقيمة العادلة على أنها قيمة تبادل بين طرفين راغبين في السوق. أما المشرع الجزائري فعرفها حسب القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو الخصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية". مما سبق يمكن استخلاص تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتفق فيه البائع والمشتري على مبادلة أصل أو تسوية التزام ما، مع وجود شرط الدراية والرغبة في إتمام العملية. ومن الأسباب التي دفعت بالهيئات المهنية الدولية الاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة هي: (طيب و عمر، 2016، صفحة 258):



- قصور المحاسبة التقليدية وعدم قدرتها على إظهار القيمة الحقيقية العادلة للمنشآت من أجل توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات.
- ضرورة الإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (شهرة المحل) والتي عادة لا يتم الإعتراف بها في ظل المحاسبة التقليدية عندما يتم عرض إحدى المنشآت للبيع أو الاندماج.
- تعتبر أداة قياس ذات كفاءة خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأوراق المالية بشكل عام.
- مرتبط بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة.
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي لأنها تبين الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.

2. القيمة العادلة من وجهة نظر معايير المحاسبة الدولية:

ظهر مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في الأدبيات المحاسبية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أبدى لها اهتمام كبير باستعمالها في العديد من المعايير FAS، وهذا ما نجده أيضا عند مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي بدوره تبني القيمة العادلة أول مرة في 1981، وبعد هذا التاريخ تم استعمالها في العديد من المعايير المحاسبية IAS-IFRS إلى غاية 2011 أين تم إصدار معيار خاص بها IFRS13 "قياسات القيمة العادلة". فيما يلي سنحاول تلخيص أهم المعايير التي استعملت القيمة العادلة:

الجدول (1): جدول يلخص أهم المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة

المعيار	اسم المعيار	محتوى المعيار
IAS16	العقارات والآلات والمعدات	الفقرة 24: يتم الاعتراف بالملوكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة أو بطريقة التكلفة. الفقرة 31: إعادة التقييم تكون بالقيمة العادلة.
IAS38	الأصول غير الملموسة	الفقرة 72: تختار المؤسسة إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية، ويتم تطبيقها على كامل فئات الأصول غير الملموسة، ويشترط أن يتم تحديد القيمة العادلة في سوق نشط.
IAS40	الاستثمارات العقارية	الفقرة 30: ألزم المعيار على المؤسسة أن تختار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية له لجميع العقارات الاستثمارية حيث يتوجب عليها أن تستمر في استخدام نموذج المختار
IAS41	الزراعة	الفقرة 12: ويتم الاعتراف والقياس الأولي لهذا النوع من الأنشطة بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع (وفي حالة صعوبة تحديد القيمة العادلة بطريقة موثوقة يتم قياسه بتكلفته مخصصا منها أي خسارة أو انخفاض قيمة حسب ما ورد في الفقرة 30)
IFRS7	الأدوات المالية : الإفصاحات	الفقرة 25: على المنشأة الإفصاح لكل من فئة الأصول المالية والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة إلا الحالات التي توجد في الفقرة 29.
IFRS9	الأدوات المالية	الفقرة 1.1.0: تقيس المؤسسة عند الإعتراف المبدئي للأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة مضاف إليها أو مطروحا منها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إليها.
IFRS13	قياس القيمة العادلة	الفقرة 1: يقوم هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بما يلي: تعريف القيمة العادلة؛ تبين إطار لقياس القيمة العادلة في معيار دولي واحد؛ طلب إفصاحات لقياسات القيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards>

من خلال هذا الجدول تم تلخيص أهم المعايير المحاسبية الدولية (IAS41, IAS40, IAS38, IAS16) والإبلاغ المالي (IFRS9, IFRS7) التي أشارت للقيمة العادلة ولكن لم تظهر طرق قياسها ومستوياتها إلى غاية 2011 أين تم صدور المعيار IFRS13 "قياسات القيمة العادلة" فتعرض لكل جوانبها. بحيث قدم ثلاثة طرق لقياسها وهي: (Saidani, 2016, p. 677)

- **طريقة السوق:** هذه الطريقة تستخدم الأسعار والمعلومات ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المشابهة أو المطابقة للأصل أو الخصم الذي يتم تقييمه.
- **طريقة الدخل:** وهذه الطريقة تقوم بتحويل التدفقات النقدية المستقبلية إلى مبلغ حالي وذلك باستخدام طريقة الاستحداث.
- **طريقة التكلفة:** وهي المبلغ اللازم للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم أي تكلفة الاحلال الحالية.

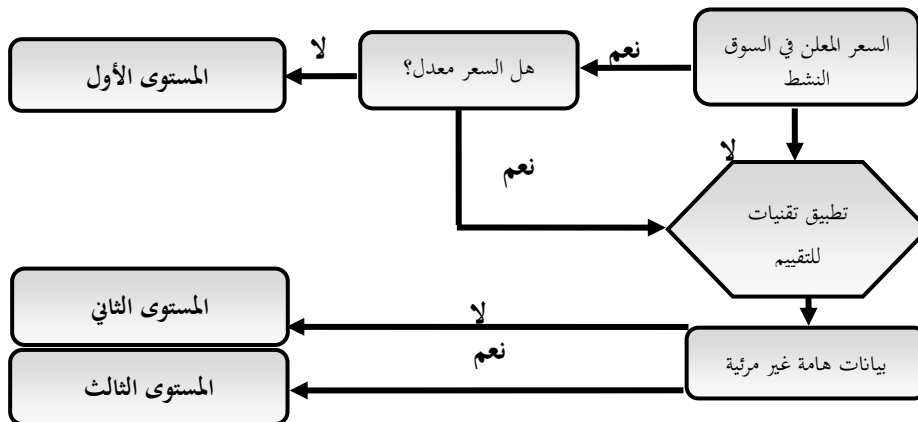
وحدد ثلاثة مستويات هرمية لقياس هذه القيمة وهي:

- **المستوى الأول:** يعبر عن السعر المعلن في السوق النشط بشرط عدم تعديل السعر.
- **المستوى الثاني:** فهي فئة واسعة النطاق عن الأولي حيث تدمج أسعار نقلت عن الأصول والخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، وذلك بالاعتماد على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، وهذه الأسعار يجري تعديلها بشكل مناسب حسب الضرورة لتعكس الاختلافات في الأصول والخصوم ومستوى النشاط في السوق (حمدي، 2016-2017، صفحة 20).

- **المستوى الثالث:** يعبر عن بيانات غير مرئية خاصة بأحكام وتقديرات خاصة بالمنشأة.

وفيما يلي شكل توضيحي لمستويات القيمة العادلة:

الشكل رقم (1): مستويات القيمة العادلة



Source : (Stephen Spector ,M.A: FCGR: Norme internationale d'information financier 13(IFRS13), évaluation de la juste valeur (premier partie, Réseau de perfectionnement professionne ,2011),p8.



3. النظام المحاسبي المالي والقيمة العادلة

أصدرت الجزائر في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال القانون 11/07 الموجه نحو التوافق المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية بتبنيه مختلف الإرشادات والقواعد المنصوص عليها بما في ذلك ما يخص أسس القياس المحاسبي، أين نجد المادة 06 من القانون 11/07 التي حددت المبادئ المحاسبية المعترف بها في النظام المحاسبي المالي الجزائري بحيث أقرت هذه المادة على التكلفة التاريخية أساس لقياس عناصر القوائم المالية. وهذا أيضا ما ورد في المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 الصادر في 26 ماي 2008م الذي أقر على أن التكلفة التاريخية أساس للإعداد القوائم المالية، واستثنت هذه المادة بعض العناصر منها الأصول البيولوجية والأدوات المالية التي حثت على قياسها بالقيمة العادلة والتي سميتها "القيمة الحقيقية" وتعد أول مرة تم استعمال هذا المصطلح في النظام المحاسبي المالي. وفي 25 مارس 2009 تم إصدار القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، أين أشار هذا الأخير بالتفصيل لكل عناصر التي تقاس بالقيمة العادلة. وفيما يلي سنقدم جدول نبين فيه أهم البنود التي تقاس بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفق SCF:

الجدول (2): البنود التي نص عليها النظام المحاسبي المالي بالقيمة العادلة

الفصل	البند المقيم بالقيمة العادلة
الفصل الأول: مبادئ عامة	ف: 3.111: تقيم المنتوجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية في تاريخ إبرام المعاملة بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة).
	ف 1.112: التكلفة التاريخية أساس القياس المحاسبي ولكن هناك حالات يتم القياس بالقيمة العادلة وذلك وفق شروط يحددها التنظيم.
	ف: 2.112: يتم إدراج السلع المكتسبة مجانا في دفاتر المؤسسة في تاريخ دخولها بالقيمة الحقيقية، وأيضا السلع المكتسبة عن طريق التبادل (قيمة العادلة).
	العقارات الموظفة
الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات	ف 17.121: يتم قياس العقارات الموظفة بالتكلفة أو بالقيمة الحقيقية.
	ف: 18.121: حالة إعادة تقييم للعقارات الموظفة تكون بالقيمة الحقيقية في تاريخ إقفال السنة المالية .
	الأصل البيولوجي
	ف: 19.121: يكون التقييم الأولي واللاحق للأصل البيولوجي بالقيمة الحقيقية
	تقييم التثبيبات "معالجة أخرى مرخص بها"
	ف: 21.121: يسمح إعادة تقييم التثبيبات المعنوي بالقيمة العادلة، و ف: 27.121 وفق هذه الفقرة يتم إعادة التقييم بشرط أن يتكون القيمة الحقيقية للتثبيبات المعنوي يمكن تحديدها بالاعتماد إلى سوق نشطة.
	الأصول المالية
	ف: 2.122 وف: 5.122: يتم تقييم الأولي واللاحق للأصول المالية بالقيمة الحقيقية.
	المنتوجات الزراعية
	ف: 7.123: يكون التقييم الأولي واللاحق للمنتوجات الزراعية بالقيمة الحقيقية



القروض والخصوم المالية	
ف1.126: تقيم القروض والخصوم المالية بالقيمة الحقيقية.	
الأعباء والمنتجات المالية	
ف1.127: الأعباء والمنتجات المالية يتم تقييمها بالقيمة الحقيقية.	
ف2.135: يتم تقييم عقد إيجار التمويل : - عند المستأجر يقيم بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا (أقل ثمنا). - عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر بالقيمة الحقيقية.	الفصل الثالث: كيفية خاصة للتقييم والحاسبة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس سنة 2009م الموافق ل 28 ربيع الأول عام 1430هـ. أنظر: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-AC/2020/A2020019.pdf?znjo=19>

يبين هذا الجدول البنود التي نص عليها النظام المحاسبي المالي على استعمال القيمة الحقيقية كأساس للقياس المحاسبي، ومن بين هذه البنود نجد: العقارات الموظفة، الأصل البيولوجي، تقييم التثبيات (إعادة التقييم)، الأصول المالية، المنتجات الزراعية، القروض والخصوم المالية والأعباء والمنتجات المالية. ولتبنى القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية المعدة في البيئة المحاسبية الجزائرية يستلزم معالجة مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تعرقل تبني هذا الأساس. ومن بين هذه المشاكل والصعوبات نجد: (باي، 2017، الصفحات 157-158)

- غياب أسواق عميقة ونشطة للأصول والخصوم التي يسمح القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بقياسها بالقيمة العادلة.
- وجود فراغ قانوني حول كيفية ومنهج قياس القيمة العادلة في الجزائر.
- صعوبة توحيد طرق القياس بين الكيانات ككل، وحتى على مستوى الكيان الواحد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من منطقة لأخرى.
- الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق أساس القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط.

II. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة:

تعد القوائم المالية المصدر الأساسي في توفير المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لمستخدميها داخل المؤسسة أو خارجها لاتخاذ القرارات، ولتكون هذه المعلومات فعالة وذات مصداقية يجب أن يكون أساس القياس المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس لتكون مخرجات الحاسبة تنسجم بمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية منها: الملائمة والموثوقية.

1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية:

تعرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية على أنها الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة (بومصباح و بلعجوز، 2018، صفحة 279)، ولهذا سنحاول من خلال هذا العنصر سرد أهم الخصائص الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري والمتمثلة في أربعة خصائص وهي: (Conseil National de la Comptabilité, Juillet 2006, p. 8)

- **الملائمة (la Pertinence):** تكون المعلومات ملائمة بقدر تأثيرها على مستخدميها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحالية والمستقبلية، وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية.
- **الموثوقية: (la Fiabilité):** المعلومات الموثوقة هي المعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز، بالإضافة أن تتسم بالخصائص التالية: المصادقية، الحياد، تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، الحيث والحد، الشمولية
- **قابلية المقارنة (la Comparabilité):** تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تعد وتقدم بطريقة متسقة للسماح لمستخدميها بإجراء مقارنات من فترة إلى أخرى وما بين المؤسسات.
- **قابلية الفهم (L'intelligibilité):** هي المعلومات التي تكون من السهل فهمها من طرف مستخدميها الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وله الإرادة والرغبة في دراسة المعلومات.

2. القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تكون القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تحتوي على معلومات محاسبية ومالية ذات مصادقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية والاقتصادية للمؤسسة، فلهذا سنحاول فيما يلي تبيان العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية: (سعيداني، 2017-2018، الصفحات 115-116):

- **الملائمة والقيمة العادلة:** اكتسبت القيمة العادلة في المحاسبة دعماً من المسؤولين الحكوميين والمهنيين التجاريين، وواضعي المعايير المحاسبية باعتبارها تعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل، كما أنها تزود مستخدمي القرارات بالقيم السوقية السائدة، والقدرة التنبؤية بالنتائج المحتملة. وأكد ذلك رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي يقول: "أضن أنه من الصعب الجدال بخصوص المزايا المفاهيمية للقيمة العادلة على أنها الخاصية الأكثر ملائمة للقياس كما أنها تعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة".
- **الموثوقية والقيمة العادلة:** وعطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها محاسبة القيمة العادلة، يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية، إلا أن هناك الكثير من الأصول والخصوم ليس لها سوق نشط، الأمر الذي تصبح فيه تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة للقابلية لتحيز القياس مما يزيد من عدم دقة القوائم المالية، فتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة، فهي تقديرات متحيزة



يصعب التحقق منها لاعتمادها على الاجتهادات الشخصية ومن ثم تفتقر إلى الأمانة في العرض والصدق في التقدير.

- **الثبات والقيمة العادلة:** وبطبيق خاصية الثبات على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والخصوم، الأمر الذي يجعل البيانات المالية الأكثر تقبلاً، كما تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات محاسبة القيمة العادلة اعتماداً على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة، بينما يقاس البعض الآخر الخصوم بالتكلفة، وهذا ما يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة، بالإضافة إلى افتقار محاسبة القيمة العادلة إلى الكثير من الموثوقية لاعتمادها في حالات عديدة على الاجتهادات الشخصية للإدارة، ما يجعل معلوماتها تفتقد كثيراً للثبات.

- **قابلية المقارنة والقيمة العادلة:** ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد الثبات فهي بذلك تفتقد للقابلية للمقارنة (حديدي، 2014-2015، صفحة 154).

III. الدراسة الميدانية:

بعد الاطلاع بالجانب النظري سنحاول تطبيق ذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين، لمعرفة مدى مساهمة القيمة العادلة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي وذلك بالاعتماد على الاستبيان.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من:

- الأكاديميين: أساتذة الجامعة المتخصصين في المحاسبة، وطلبة ما بعد التدرج تخصص محاسبة وتدقيق، محاسبة مالية، محاسبة وجباية وغيرها من التخصصات القريبة من المحاسبة.
 - المهنيين: محافظي الحسابات، الموظفين في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة.
- وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	البيان
100%	55	الاستثمارات الموزعة
92.72%	51	الاستثمارات المسترجعة
07.28%	04	الاستثمارات غير مسترجعة
00.00%	00	الاستثمارات الملغاة
92.72%	51	الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارات الاستبيان.



من خلال جدول رقم (03) نلاحظ أن عدد الاستثمارات الموزعة بلغ (55) استمارة والتي تم تحصيل منها 51 من أفراد العينة، فيما تم فقدان 04 استثمارات نتيجة الإهمال، والملاحظ أيضا أن نسبة الاستثمارات الصالحة للتحليل تمثل 92.72% من إجمالي الاستثمارات الموزعة وهي نسبة جيدة للتحليل.

2. التحليل الوصفي لمفردات لعينة:

جدول رقم (04): المتغيرات الوصفية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة
المؤهل العلمي	لليسانس	10	19.6%
	ماستر	20	39.24%
	ماجستير	6	11.76%
	دكتوراه	10	19.6%
	أخرى	5	9.80%
التخصص	محاسبة	17	33.3%
	محاسبة وتدقيق	9	17.6%
	مالية	7	13.73%
	أخرى	5	9.80%
	محاسبة وجباية	13	25.5%
الوظيفة	مهني	30	58.8%
	أكاديمي	21	41.2%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	39.2%
	بين 6 و 10 سنوات	14	27.45%
	بين 11 و 15	9	17.64%
	بين 16 و 20 سنة	8	15.68%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن أغلب أفراد العينة حسب المؤهل العلمي كانوا جامعيين، حيث بلغ عددهم (46) فردا وهو ما يعادل نسبة 90.2%، وهي نسبة جيدة، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، كما أن أغلب أفراد العينة لديهم تخصص محاسبة وهذا ما يعطي كذلك أهمية للبحث من حيث النتائج المتحصل عليها، أما بالنسبة للوظيفة فأغلب أفراد العينة هم مهنيين، وهذا ما يخدم هدف الدراسة، كما يلاحظ من خلال الجدول أن 61% من المستجوبين يملكون خبرة أكثر من 10 سنوات وهذا ما يعزز الثقة بإجابات العينة.

3. ثبات وصدق الاستبانة:

تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة القياس، والجدول رقم (05) يبين معاملات كل متغير بالإضافة إلى معامل الاستبانة ككل.



جدول (05): معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
جودة المعلومات المحاسبية	08	0.889
تطبيق محاسبة القيمة محاسبة القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي	08	0.668
مشاكل تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	06	0.900
المجموع	22	8690.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة تراوحت ما بين 0.668 و 0.900 ، بينما بلغ معامل الاستبانة ككل (0.869)، وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول (60%)، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة، وقد أكد (Malhotra, 2010) أن شرط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.60.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

نعتمد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي سيوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول رقم (06): الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,841	0,707	0,695	0,26556
a. Prédicteurs : (Constante), x1, x2				

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي، ومشاكل تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية) والمتغير التابع (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي ($R = 0.841$) وهذا يعني أنه كلما تم تطبيق قواعد محاسبة القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية وبدون مشاكل كلما زاد مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.707$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 70.7% من تباين المتغير التابع، وتدل قيمة R^2 على فعالية النموذج المقترح بحيث أن المتغيرات المستقلة تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بنسبة 70.7% وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 29.3% تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

جدول رقم (07): اختبار التباين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	8,187	2	4,093	58,046	0,000
Résidus	3,385	48	0,071		
Total	11,572	50			
a. Variable dépendante : y					
b. Prédicteurs : (Constante), x1, x2					

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS.



نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن قيمة فيشر المحسوبة (58.046)، وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية (3.32) عند درجة حرية 48 وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائياً، كما بلغت قيمة (Sig=0.000) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جداً و أن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم (08) : اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية والمالية

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardize s	T	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1	Constante	0,444	0,209	2,122	,341
	x2	2,206	0,397	5,550	0,000
	x1	-1,354	0,362	-1,568	0,000
a. Variable dépendante : y					

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية تتمثل في (تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي، ومشاكل تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية).
4. اختبار الفرضيات:

من أجل اختبار فرضيات هذا البحث تم الاعتماد One sample t-test، كما هو موضح في الجداول الموالية:

أ. اختبار الفرضية الأولى:

- H_0 : لا تساهم القيمة العادلة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية.
- H_1 : تساهم القيمة العادلة في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية.

جدول رقم (09): نتائج اختبار الفرضية الأولى

رقم الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	النتيجة
01	39,513	2.0208	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS .

نلاحظ من خلال جدول رقم (09) أن قيمة t المحسوبة (39,513)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.0208)، عند درجة الحرية 49 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أي أن القيمة العادلة تساهم في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية.



ب. اختبار الفرضية الثانية:

- H_0 : لا تعتمد المؤسسات الجزائري على القيمة العادلة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي كأساس للقياس.

- H_1 : تعتمد المؤسسات الجزائري على القيمة العادلة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي كأساس للقياس.

جدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الثانية

رقم الفرضية	T المحسوبة	T جدولية	الدلالة	النتيجة
02	1,996	2.0208	0.006	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال جدول رقم (10) أن قيمة t المحسوبة (1.996)، وهي أقل من قيمة t الجدولية (2.0208) عند درجة الحرية 49 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية أي أنه لا يتم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ج. اختبار الفرضية الثالثة:

- H_0 : لا تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية أي مشاكل أو صعوبات في تطبيق القيمة العادلة.

- H_1 : تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية مجموعة من المشاكل وصعوبات في تطبيق القيمة العادلة.

جدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

رقم الفرضية	T المحسوبة	T جدولية	الدلالة	النتيجة
03	36,166	2.0208	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال جدول رقم (11) أن قيمة t المحسوبة (36,166) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.0208) عند درجة الحرية 49 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أي أنه تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية مجموعة من المشاكل وصعوبات في تطبيق القيمة العادلة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي تم استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كما يلي:

نتائج الدراسة:

- وجود عدة معايير تناولت القيمة العادلة ولكن بقي الغموض حولها حتي جاء معيار IFRS13 فزال ذلك الغموض وحث على ثلاثة طرق لقياسها (طريقة السوق، طريقة الدخل، طريقة التكلفة)، ولمعرفة درجة موثوقية هذه القيمة صنفها إلى ثلاثة مستويات هرمية متسلسلة حسب درجة موثوقيتها من أعلى موثوقية إلى أقل موثوقية.

- النظام المحاسبي المالي الجزائري احتوى مفهوم القيمة العادلة ونص عليها أول مرة في المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 الصادر في 26 ماي 2008م والتي اصطلح عليها بالقيمة الحقيقية، وبعد ذلك استخدم المصطلح في العديد من فقرات القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 25 مارس 2009 ومن أمثلتها نجد: الفقرة 3.111، الفقرة 1.112، الفقرة 2.112، الفقرة 17.121... إلخ.

- تطبيق محاسبة القيمة العادلة لها أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات خاصة فيما يتعلق بالملاءمة والموثوقية.

- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تعتمد على القيمة العادلة "القيمة الحقيقية" الواردة في النظام المحاسبي المالي عند إعداد قوائمها المالية.

- البيئة المحاسبية الجزائرية تواجه مشاكل وصعوبات في الاعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس، ومن أبرزها الفجوة الموجودة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي.

التوصيات:

- تكيف التشريعات الجبائية مع النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يخص القيمة العادلة لاعتمادها كأساس للقياس.
- العمل على تنشيط البورصة الجزائرية من خلال فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط فيها وذلك من خلال تقديم امتيازات جبائية مثلاً.
- اجراء دورات تكوينية وتدريبية في المجال المحاسبي خاصة ما يتعلق بالمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ومعايير القيمة العادلة بصفة خاصة.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية الجزائرية. (25 مارس، 2009). القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (العدد 19)) أنظر الموقع: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-AC/2020/A2020019.pdf?znjo=19>
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس سنة 2009). القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- أحمودة وفاء، 2013-2014. دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار-عنابة.
- آدم حديدي. (2014-2015). أثر تطبيق القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
- حلمي جمعة أحمد. (2015). معايير التقارير المالية الدولية -معايير المحاسبة الدولية (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع
- خالد الجعارات، و محمود الطبري. (2013). مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد الرابع والثلاثون).
- سعيداني محمد السعيد، 2017-2018. افصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة غرداية.
- صافية بومصباح، و الحسين بلعجوز. (2018). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات "دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعرييج". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03 (العدد 01).
- طارق عبد العال حماد. (2003). المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عياد السعدي، 2018-2019. تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة-02.



- فلة حمدي. (2016-2017). تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة الكوايل-بسكرة". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد لخضير بسكرة-الجزائر.
- محمد السعيد سعيداني. (2017-2018). الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة غرداية-الجزائر.
- Bousbaine, T. & Hassiani, A. H. (2018). Accounting for Financial Instruments according to the financial accounting system and international accounting standards. Tlemcen-Algeria: The New University Publication.
- Conseil National de la Comptabilité, .. (Juillet 2006). Projer de système comptable financier.
- Djelloul, B. (2013). Comptabilité Financière SCF-IFRS (Vol. Manuel2). Algérie: Editions ITCIS.
- Dvorák, J. (2017). How do czech companies report fair value measurement under IFRS13? European Financial and Accounting Journal.
- Jerman, L. (s.d.). La production des évaluations actuarielles de la juste valeur dans les organisations, une étude des acteurs et contextes de la préparation des comptes. These pour l'obtention du titre docteur es science de gestion, Université Paris Dauphine, Ecole Doctoral de Dauphine Recherche en Management.
- Pascal, B. & Pierre, G. (2007). Instrument Financiers et IFRS-évaluation et comptabilisation en IAS32, 39 et IFRS7. Paris: DUNOD.
- Saidani, M. S. (2016). La juste valeur une nouvelle technique d'évaluation. Revue Elwahat pour les Recherches et les études, 9(01).
- Stephen Spector «M.A: FCGR: Norme internationale d'information financier 13(IFRS13), évaluation de la juste valeur (premier partie, Réseau de perfectionnement professionne ,2011 .
- Tahri, E. (2014, 02). Enjeux d'utilité de la juste valeur: Application aux entreprises publique Algerienne. Revue Nouvelle Economie.
- <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards>.